قضايا المرأة السياسية في منظمة الأمم المتحدة وأثارها على اليمن

فائزه عبدالله صالح الريمي

الملخص :

تهدف هذه الدراسه الى التعرف على الدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة نحو دعم القضايا السياسية للمرأة ، ومعرفة آثار مطالب اتفاقيات ومؤتمرات المرأة الدولية على اليمن وتطور الآليات الوطنية تجاه تطبيقها.

ولتحقيق اهداف الدراسة استخدمت الباحثة عدداً من المداخل كالمدخل القانوني والمدخل التاريخي ومدخل تحليل النظم وتوصلت الدراسه الى أن قضايا المرأة السياسية قد استحوذت على حيز كبير من أهداف الألفية الإنمائية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة، كما عملت المنظمة على الكثير من التشريعات والإعلانات العالمية التي تهتم بقضايا المرأة ، واعتبرت أن حصولها على حقوقها السياسية من أساسيات استقرار المجتمعات الذي له دور إيجابي في استقرار المجتمعات.

واستجابه لهذا الدور صادقت الجمهورية اليمنية على معظم تلك الاتفاقيات الخاصة بالمرأة واعتبرتها بمثابة التزام من قبلها ينعكس في دستورها وتشريعاتها، والعمل على تحديث التشريعات والقوانين الوطنية بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية من أجل الدعم الجاد لقضايا المرأة السياسية وإدماجها في التشريعات الوطنية والتي منها تأمين مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية وخلق آلية تشريعية لتسريع وصولها لمواقع صنع القرار ، وتقديم التقارير حول مستوى تنفيذ تلك الاتفاقيات.

Abstract :

This study aims to identify the role of the United Nations to support the political issues of Yemeni women. Also knowing the effects of the international women conventions and conferences demands on Yemeni woman and the development of national mechanisms to be applied. To achieve the objectives of the study, The researcherused a number of entrances like the legal and historical entrance and the systems analysis entrance. The study found that women 's political issues have captured the large space of the Millennium Development Goals set by the United Nations, as the organization has worked on a lot of legislation and international declarations which concerned withthe womenissues , considering that obtaining her politica l rights is one of the basics of societies stability which has a positiverolein the societiesstability .Inresponsetothisrole the Republic of Yemen has ratified most of the conventions on women and considered it as a commitment which is reflected in its Constitution and legislation, and working on updating legislation and national laws in line with international conventions for the support of the serious women 's political issues and their integration into national legislation, which include securing the participation of Yemeni women in political life and create a legislative mechanism to speed up to reach the decisions making positions and reporting the level of implementation of those conventions.

الجزء الاول : منهجيه الدراسه

مقدمه :

إن قضايا المرأة السياسية من أكثر القضايا المثار حولها جدل شديد خلال العقد الأخير والتي حظت بإهتمام عالمي نتيجة لتضافر جهود الأنظمة السياسية والمنظمات الدولية بهدف ضمان المساواة في الحقوق والوجبات بين المرأة والرجل في الحياة السياسية وبدأ الاهتمام بقضايا المرأة السياسية منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، عندما اعتبر ميثاق المنظمة أن المساواة في الحقوق والواجبات هدفاً أساسياً بين الرجال والنساء.

وعليه كان توجه منظمة الأمم المتحدة تجاه المرأة اليمنية توجهاً طبيعياً ، خاصة وان اليمن تعتبر من أوائل الدول التي صادقت على معظم الإعلانات والاتفاقيات الدولية الخاصة بقضايا المرأة وعلى وجه الخصوص القضايا السياسية منها ونصت في دساتيرها المعدلة على الالتزام بهذه الحقوق.

وفي هذه الدراسة حاولت الباحثة دراسة الدور الذي تقوم به منظمة الأمم إزاء القضايا السياسية للمرأة وكيفية تعاطي النظام السياسي اليمن مع هذا الدور .

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة الدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة وبرامجها تجاه القضايا السياسية للمرأة ، وكذا دراسة اثار مطالب واتفاقيات المراة الدولية على اليمن.

تساؤلات الدراسة

١- هل لمنظمة الأمم المتحدة بمؤسساتها دور فاعل في دعم القضايا السياسية للمرأة أم لا ؟
٢- ماهي اثار ومطالب اتفاقيات ومؤتمرات المرأة الدوليه على اليمن ؟

أهدف الدراسة

١- التعرف على الدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة إزاء القضايا السياسية للمرأة .
٢- التعرف على مواقف النظام السياسي اليمني للاستجابة لتأثيرات منظمة الأمم المتحدة.

أهمية الدراسة

١-الأهمية العلمية النظرية :
تشير الدراسات المتاحة إلى ندرة وجود دراسات أكاديمية علمية متكاملة تتناول بشكل مباشر العلاقة بين المتغيرين على النحو الذي ستتناوله هذه الدراسة ، وبالتالي فأن هذه الدراسة ستحاول الاضافة إلى المعرفة المتصلة بأنشطة منظمة الأمم المتحدة وبرامجها المتعلقة بالقضايا السياسية للمرأة والدور الذي تقوم به لدعم قضايا النساء السياسيه في اليمن .

٢- الأهمية العملية التطبيقية :
ان دور منظمة الأمم المتحدة في دعم القضايا السياسية للمرأة وتأثيرها على المراة اليمنية هو مشكله بحثية مهمة في المجتمع اليمني تستكشف تعاطي النظام السياسي تجاه هذا الدور وتوجهاته في تعزيز وحماية الحقوق السياسية للمرأة اليمنية .

الجزء الثاني : الاطار النظري للدراسة

المقدمة:

تزايد الاهتمام الدولي بقضايا المرأة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث أكد دستور وميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م في مادته الأولى على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً بلا تمييز بسبب الجنس أو

اللغة أو الدين ولا تفريق بين النساء والرجال، كما تعتبر المادة (٥٥) من الميثاق التي تقرر حقوق الإنسان على أساس عالمي ودون تمييز ولا تفريق بين النساء والرجال، قاعدة قانونية ملزمة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة كون واضعي الميثاق قد وجدوا انه من المهم أن تقوم المنظمة بدور فعال في رفع مستوى المرأة وضمان حقوقها ، وبالتالي أخذت قضايا المرأة حيزاً كبيراً من اهتمامات المنظمة ، كما عملت المنظمة على الكثير من التشريعات والإعلانات العالمية التي تهتم بحقوق المرأة واعتبروا أن حصولها على حقوقها من أساسيات استقرار المجتمعات الذي له دور إيجابي في استقرار السلم والأمن العالمي، تبع ذلك صدور العديد من الإعلانات والمواثيق الدولية المقرة لتلك الحقوق والتي صادقت اليمن على معظمها وانعكس ذلك في سياساتها نحو المراة اليمنية.

الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالمرأة عالمياً

أوصت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء بضرورة منح المرأة جميع الحقوق السياسية الممنوحة للرجل واتخاذ التدابير التي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في هذا المجال، وعلية تبيت المنظمة الكثير من الاتفاقيات في هذا الشأن وهي من حيث الترتيب الزمني:

- **ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥م :**

ويعتبر أول معاهدة دولية تشير في عبارات محددة وبوضوح إلى تساوي النساء والرجال في الحقوق؛ حيث تضمت مواده (١-٢-٣) نصوص تشير إلى عدم التمييز ضد المرأة بصوره أو بأخرى.

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م :**

شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان محطة مهمة في تاريخ حقوق النساء إذ اعترف بشكل واضح وصريح بالمساواة وبالحقوق المتساوية بين الجنسين ، ومن أهم المواد التي تخص المرأة في هذا الإعلان هي المادة السابعة والتي تنص على أن "الناس جميعا سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع

بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز".

- **اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة ١٩٥٢م:**

وترجع أهميتها الى أنها تعد التشريع الدولي الأول الذي نص صراحة على حقوق المرأة السياسية ، إذ أقرت بنود الاتفاقية حق المرأة بالتصويت والترشيح وتولي المناصب العامة في الدولة.

- **إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ١٩٦٧م :**

اعتبر التمييز بين الرجل والمرأة جريمة مخلة بالكرامة الإنسانية ، وأكد على اتخاذ جميع التدابير لإلغاء القوانين والأعراف القائمة على التمييز ضد المرأة ، والدعوة إلى تغيير المفاهيم وإلغاء العادات السائدة التي تفرق بين الرجل والمرأة، وعلى ضرورة اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتوعية الرأي العام لإلغاء الممارسات التي تقوم على نقص المرأة ، وحث الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد على إحداث هذا التغيير ، مؤكداً في باقي مواده على ضرورة كفالة هذه الحقوق في الدساتير والقوانين الوطنية.

- **مؤتمر مكسيكو ١٩٧٥م:**

تبنى المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة في المكسيك وثيقة رئيسية هي مساواة النساء وإشراكهن في صنع القرار السياسي وفي وضع خطة التنمية والسلام والخطى العالمية لتنفيذ أهداف يوم المرأة العالمي كما تضمنت الوثيقة السعي لتحقيق المساواة الكاملة بين النساء والرجال خاصة في تولي الوظائف العامة وعلى أعلى مستوى.

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ١٩٧٩م:**

دخلت حيز التنفيذ ١٩٨١م **وتُعرف** أيضاً بالشرعة الدولية لحقوق المرأة نظراً لاحتوائها على جميع حقوق المرأة وتعد الأساس للاتفاقيات الدولية الأخرى ، وتعتبر هذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات عضوية في تاريخ الأمم المتحدة مقارنة بباقي اتفاقيات حقوق الإنسان.

- **مؤتمر كوبنهاجن ١٩٨٠م:**

جاء تحت شعار (المساواة والتنمية والسلام) في كوبنهاجن ، ومن ابرز ما جاء فيه الحث على إلغاء التمييز ضد النساء وتثبيت المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير الوطنية والقانونية، كما طالب المؤتمر بصورة عاجلة

جميع الرجال والنساء بضرورة الاهتمام بحقوق النساء الفقيرات اللاتي لازلن يعشن مع أسرهن، وحث الحكومات على إزالة المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لهذا الفقر، ودمجهن في البرامج والمشاريع الإنمائية.

- **مؤتمر نيروبي ١٩٨٥م:**

عُقد تحت شعار(المساواة والتنمية والسلام) لاستعراض وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الأول للسنة الدولية للمرأة الذي عقد في١٩٧٥م بالمكسيك ولتعديل البرامج المتعلقة بالنصف الثاني من العقد الأممي للمرأة. كما عُرف هذا المؤتمر باسم (إستراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠) والتي كان لها الفضل في التطرق لموضوع المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية إذ انصب الاهتمام في تلك الاستراتيجيات على سبل تحسين وضع المرأة في ثمانية مجالات تهم المرأة هي (تقاسم السلطة ، المؤسسات والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة ، الالتزام بحقوق المرأة ، الفقر، المشاركة الاقتصادية، الانتفاع من التعليم والصحة والعمالة ، العنف ضد المرأة ، أثار النزاعات المسلحة على المرأة).

- **توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم (٦) الواردة في قرار ١٩٩٠م/٥** والذي أوصى ببلوغ مشاركة المرأة في هياكل السلطة نحو ٣٠% بحلول ١٩٩٥م.
- **المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فينيا ١٩٩٣م** : وتم التأكيد فيه على الحقوق المتساوية للنساء والرجال كجزء من حقوق الإنسان، إذ اقر بيان وبرنامج عمل فينا أن "حقوق النساء جزء لا يتجزء من حقوق الإنسان التي تتكفل الدول بالنهوض بها وبحمايتها". كما عمل المؤتمر على إدراج قضايا العنف ضد المرأة وضد حقوقها الإنسانية ضمن جدول أعمال وأنشطة كل منظمات الأمم المتحدة.
- **إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشان القضاء على العنف ضد النساء ١٩٩٣م**: والذي نص على انه" ينبغي للدول أن تدين العنف ضد المرأة وألاّ تتذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية بالتنصل من التزامها بالقضاء به، وينبغي لها أن تتبع بكل الوسائل الممكنة ودون تأخير سياسة تستهدف القضاء على العنف ضد المرأة".

- **المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤م** : والذي اعتبر أن تمكين المرأة جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة ، وكان من الأهداف التي سعى إليها تحقيق مساواة بين الرجل والمرأة ومن الإجراءات لتحقيق أهداف المساواة إزالة جميع الحواجز القانونية والسياسية والاجتماعية التي تعترض المرأة ومساعدة المرأة على إقرار حقوقها.
- **مؤتمر بكين عام ١٩٩٥م :** وهو المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والذي انبثق عنه منهاج عمل بيجين لتمكين المرأة وركز المؤتمر على مفهوم الجندر وطالب الحكومات بضرورة تضافر الجهود الدولية من اجل تحقيق المساندة للمرأة والعمل على زيادة مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار لتصل في حدها الأدنى إلى ٣٠% ، وتغيير الصور النمطية للمرأة في المجتمع والإعلام من اجل تحقيق صورة متوازنة عن تنوع حياة المرأة وإسهاماتها في المجتمع وتعزيز قدراتها لتتمكن من تغيير الصورة النمطية السائدة للمرأة في وسائل الإعلام المختلفة، وتمثلت شرعية مؤتمر بكين في انه اثار تجديد الالتزام العالمي بتمكين المرأة في كل مكان من خلال اعتماد منهاج بيجين، إذ التزمت الحكومات بأدراج النوع الاجتماعي في جميع مؤسساتها وفي عملية التخطيط وصنع القرار.
- **البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٩٦م**: هو صك قانوني تمت صياغته ليكون أداة إجرائية "تنفيذية" لمتابعة مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من قبل الدول الأطراف في الاتفاقية.
- **قرار مجلس الأمن ١٣٢٥/٢٠٠٠م الخاص بالمرأة**: وهو أول قرار يتخذه مجلس الأمن لمعالجة أثر النزاع المسلح على المرأة ، ويشدد هذا القرار على أهمية مشاركة المرأة كعنصر فاعل في منع نشوب المنازعات وإيجاد الحلول في مفاوضات السلام، وان تكفل الدول الأعضاء مساهمة المرأة المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيز هذه الجهود، كما شدد القرار على مراعاة خصوصية المرأة وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاع ، مع ضرورة تمثيل نساء المجتمعات التي شهدت صراعات مسلحة لإسماع أصواتهن في عملية تسوية الصراعات

ولتكن جزءً من جميع مستويات صنع القرار كشريك على قدم المساواة لمنع الصراعات وحلها وتحقيق السلام الدائم.

- **مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة ٢٠٠٠م تحت شعار المساواة والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين المقام في نيويورك**: كان من أهم أهدافه الوصول إلى صيغة نهائية ملزمة للدول بخصوص القضايا المطروحة على أجندة هذا المؤتمر والتي صدرت بحقها توصيات في المؤتمرات الدولية السابقة تحت إشراف الأمم المتحدة، ونظراً لأهمية هذا المؤتمر وتعويل التيار النسوي العالمي عليه فقد أقيمت أربعة مؤتمرات دورية سنوية لمتابعة توصيات مؤتمر بكين لكنها لم تكن مغطاة إعلامياً، تلا ذلك مؤتمران تمت تغطيتهما إعلامياً على نطاق واسع هما (بكين +٥ نيويورك ٢٠٠٠م) و (بكين +١٠ نيويورك ٢٠٠٥م).
- **الأهداف الإنمائية للألفية:** وتضمن الهدف الثالث من أهداف هذه الألفية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، بينما نص الهدف الثامن على إقامة شراكة عالمية من اجل التمكين.
- **هيئة الأمم المتحدة للمرأة:** جاء إنشاء الهيئة كجزء من جدول أعمال الأمم المتحدة للإصلاح، والنّهوض بمستوى المساواة بين الجنسين، وزيادة الفرص، والتّصدّي لقضية التمييز ومعالجتها في أنحاء العالم كافةً.
- **مؤتمر فينيا +٢٠** : عُقد خلال الفترة ٢٧ - ٢٨ يونيه ٢٠١٣م وتم التركيز فيه على دور المرأة في الحياة السياسية والعامة تركيزاً خاصاً والتنويه بأنه لاتزال هناك التزامات رسمية كثيرة يتعين الوفاء بها في مجال تعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة ، والتشديد على أهمية ضمان أن تشارك الشابات والفتيات في اتخاذ القرارات الرئيسية في حياتهن.

آثار مطالب اتفاقيات ومؤتمرات المرأة الدولية على اليمن :

صادقت الحكومة اليمنية على العديد من القوانين والاتفاقيات الدولية والتي كان من أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن ثُم المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية معاً سنة ١٩٨٧م، تلا ذلك المصادقة على اتفاقية القضاء على

جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة ١٩٨٤م ، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة في١٩٨٧م.

كما أن هناك الكثير من المواد والنصوص القانونية في التشريعات اليمنية التي تؤكد حرص اليمن على تطبيق القوانين الدولية المصادق عليها أبرزها وأولها الدستور اليمني الذي نص في مادته السادسة على التزام الدولة اليمنية بـ" العمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الجامعة العربية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها"، وهي مادة استمرت في الدساتير المعدلة التالية ، وبالتالي فقد كفل الدستور اليمني معظم الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في بقية نصوص مواده الدستورية وفي التشريعات والقوانين المحلية بما في ذلك الحقوق الخاصة بالمرأة، والعمل على إدماجها في الحياة السياسية تماشياً مع المواثيق الدولية المُصادق عليها ، والالتزام بتقديم التقارير الدورية والتي من ضمنها التقارير الخاصة بمستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، وفي نفس السياق انعكست مصادقة الحكومة اليمنية على الاتفاقية الدولية بالحقوق السياسية للمرأة في ١٩٨٧م بصورة ايجابية على السياسات الحكومية تجاه قضايا المرأة كان اخرها تأكيد حكومة الوفاق الوطني٢٠١١ م على إتباع عدد من السياسات والإجراءات حيث تم ولأول مرة تم تعيين ثلاث نساء في مناصب وزارية من بين ٣٣ وزيراً ، وهو تحسن نسبي قياساً بالحكومات السابقة لكنه في نفس الوقت يعتبر تمثيل منخفض بما تمثله النساء في المجتمع. كماعملت اليمن على إيجاد آليات لتطبيق تلك الاتفاقيات والمواثيق الدولية عبر مؤسسات وهيئات رسمية أو أهلية تُصدر بموجب الدستور والقوانين النافذة لتصبح جزءً من النظام التشريعي وتصبح ملزمة لكافة الجهات المعنية بتطبيق القانون بالإضافة لتعاونها مع منظمة الأمم المتحدة عبر برنامجها الإنمائي في اليمن لتنفيذ مشروع الموائمة القانونية بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية كون هذه الاتفاقيات ملزمة للدول التي صادقت عليها والتي تعتبر اليمن جزء منها.

وتسعى الحطومة اليمنية لتطوير الياتها المؤسسية المعنية بالمرأة وتمويلها لغرض عكس رؤية الدولة في قضايا المرأة ابتداء برسم السياسات المتصلة بشؤون المرأة وانتهاء بتقييم أثرها على المستوى الوطني ومن أهم تلك الآليات المؤسسية العاملة في مجال المرأة اللجنة الوطنية للمرأة التي تأسست سنه ١٩٩٦ استجابة لتوصيات مؤتمر بكين، والمجلس الأعلى للمرأة ٢٠٠٣م، إلى جانب إنشاء إدارات خاصة بالمرأة في المؤسسات الحكومية ، وكذلك إنشاء إدارات تنمية المرأة في المحافظات والتي تعمل على إعداد الدراسات الهادفة إلى تشخيص أوضاع وقضايا المرأة في المجتمعات المحلية(، والعمل على انعقاد المؤتمرات الوطنية للمرأة ، وتشجيع نشوء المنظمات النسوية والتي بلغ عددها ٥٥٤ منظمة وهي تحتل المرتبة الثانية بعد المنظمات والجمعيات الخيرية الا إن هذه المنظمات ترتكز في خمس محافظات رئيسية.

كما تعمل الحكومة اليمنية باستمرار للتعاون مع آليات منظمة الأمم المتحدة وتقاريرها والتوصيات الخاصة بالمرأة من خلال اهتمامها في العشر السنوات الأخيرة بإشراك المرأة في التعليم والعمل وتوسيع مشاركتها في النشاط العام والدفع بها إلى المشاركة في صنع القرار، وتمكينها من الوصول للمناصب القيادية العليا وذلك بالتزامن مع إقرار الحكومة الإستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي "الجندر" للنهوض بأوضاع المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، كما تعمل على تبني الخطة الخمسية الرابعة نحو تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والتي تعتمد على محورين أولهما التدخلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي بشكل خاص من أجل التقليل من عدم المساواة بين الجنسين في كافة القطاعات ، وثانيهما التدخلات المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين من خلال ضمان المشاركة السياسية للمرأة ومكافحة العنف ضد المرأة وتعزيز الآليات المتعلقة بالمرأة وجمع البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي والمراقبة المبنية على منظور النوع الاجتماعي، وتبنت هذه الخطة عده أهداف هي:

١- تمكين المشاركة السياسية وضمان البيئة الآمنة للمرشحات من النساء أثناء الانتخابات.
٢- إنهاء التمييز القانوني ضد المرأة.
٣- ضمان التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل عام وعلى الأخص في المناطق الريفية.
٤- تعزيز التمكين الاجتماعي للمرأة.
٥- خفض معدلات العنف ضد المرأة.

وتبنت الخطة هدفين رئيسيين لتمكين المشاركة السياسية للمرأة والمشاركة في وظائف صنع القرار أولهما توسيع مشاركة المرأة في العملية الانتخابية وضمان إيجاد بيئة آمنة للمرأة أثناء الانتخابات، وثانيهما زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومناصب صنع القرار.

وتعمل الحكومة اليمنية على تمكين المرأة اليمنية في المجال الاجتماعي عبر (زيادة قدرات النساء والفتيات في مجالات التعليم والصحة وتوفير الخدمات والمرافق الأساسية وتمكينهن من التخطيط للتنمية ومتابعة التقدم والإنجاز) ، وفي المجال الاقتصادي من خلال (زيادة قدرة المرأة على الحصول على الدخل من خلال ضمان المساواة بين الجنسين في فرص العمل والأجور والحصول على المنح والتدريب على المهارات والحصول على القروض) ، وفي المجال القانوني عبر (إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في النصوص القانونية من خلال تعديل القوانين وضمان وصول المرأة إلى النظام القضائي وكذلك تغيير السلوكيات الاجتماعية التي تدعم التمييز القانوني ضد المرأة) ، وفي المجال السياسي والمجال العام من خلال (ضمان أن يكون لدى المرأة حقوق متساوية في التصويت وشغل الوظائف العامة)، والعمل على الحد من العنف ضد المرأة من أجل أن تضمن المرأة حياة آمنة لها ، والإسهام في بناء وطنها بصوره متساوية مع الرجل.

وتمثل القضايا السياسية للمرأة ومحاولة إدماجها في الحياة السياسية ووصولها لمراكز صنع القرار من أهم التوجهات التي التزمت بها اليمن تجاه تلك المواثيق الدولية ألا أن الواقع المجتمعي بما يتضمنه من عادات وتقاليد بالإضافة إلى عوامل أخرى كالأمية والفقر عَمق الفجوة القائمة أمام التشريعات الوطنية التي تضمنت مبدأ مساواة المرأة بالرجل في الحياة السياسية دون تمييز أو تفرقه وبين مجالات التطبيق الفعلي لها.

النتائج والتوصيات :-

اولاً : النتائـــــج

تتبعت الباحثة في هذه الدراسة اهتمام منظمة الأمم المتحدة بقضايا المرأة بصوره عامة وتوصلت إلى أن هذا الاهتمام قد تحول من تأكيد حق المرأة في المشاركة السياسية إلى تأكيد حق المرأة في صناعة القرار، والانتقال بقضاياها من القيم الأخلاقية إلى الدائرة القانونية من خلال مرجعية قانونيه مشتركة في هذا الشأن والمتمثلة بالمواثيق الدولية الخاصة بذلك .

كما لاحظت الباحثة أن لكل مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة شعاره الذي يميزه عن غيره من المؤتمرات، وان مسار المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة قد بدأت بفكره السنة الدولية للمرأة وعندما بدأت الحركة النسائية الدولية تكتسب زخماً خلال فترة السبعينات تم إعلان السنوات ١٩٧٦ – ١٩٨٥م العقد الدولي للمرأة، وإنشاء صندوق التبرعات للعقد.

والجمهورية اليمنية بدورها قد صادقت على معظم تلك الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بالمرأة واعتبرتها بمثابة التزام من قبلها ينعكس في دستورها وتشريعاتها، والعمل على تحديث التشريعات والقوانين الوطنية بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية في خطوة جادة منها لاستيعاب النصوص الدولية والالتزام بها من أجل الدعم الجاد لقضايا المرأة السياسية وإدماجها في التشريعات

الوطنية على أرض الواقع والتي منها تأمين مشاركة المرأة اليمنية في الحياة السياسية وخلق آلية تشريعية لتسريع وصولها لمواقع صنع القرار ، وإنشاء عدد من الآليات المؤسسية بغرض تطبيق الاتفاقيات الدولية ومراعاة إدراج مضامينها إثناء صياغة القوانين المحلية، والعمل على إيجاد العديد من الآليات المؤسسية العاملة في مجال المرأة ، كما عملت الحكومة اليمنية على تقديم التقارير حول مستوى تنفيذ تلك الاتفاقيات ، وتطورت الآليات الحكومية اليمنية تجاه تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة من خلال البرامج الحكومية المتعاقبة التي تنص بشكل مباشر على تشجيع المرأة على المساهمة النشطة في كافة جوانب الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً : التوصيات

- العمل على مواءمة جميع القوانين المحلية والسياسات بشكل تام مع القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان لضمان حقّ المرأة في المشاركة السياسية والقضاء على التدابير التمييزية.
- ضرورة اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للقوانين والممارسات التمييزية، وحماية حق المرأة في المساواة مع الرجل والتصدي للمواقف الاجتماعية والثقافية التي يستند إليها التمييز.
- الإسراع من إنشاء وزارة تهتم بشؤون المرأة وقضاياها.
- توفير الدعم اللازم لإيجاد مراكز أبحاث المساواة في المجتمع والارتقاء بوعي المرأة اجتماعياً وسياسياً وثقافياً .
- تشجيع المرأة لتكون أكثر حضوراً في تمثيل بلدها في المحافل الدولية وممثلة لبلدها في المؤتمرات الدولية والإقليمية.
- نشر الوعي بأهمية الاتفاقيات الدولية والعمل على تبسيطها .
- إعادة النظر في السياسات والتشريعات الخاصة بحماية المرأة من كافة أشكال العنف.

قائمة المراجع:-

- الأمم المتحدة ، حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دوليه، مركز حقوق الإنسان، ١٩٩٣م.
- الأمم المتحدة ، تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة (المساواة والسلم والتنمية) ، نيروبي ، ١٩٨٥م.
- المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، إعلان القضاء على العنف ضد المرأة ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ديسمبر1993 .
- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة ١٩٥٢م.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– اليمن، وثيقة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الرابعة لخفض الفقر (٢٠١١ – ٢٠١٥م) .
- تقرير الجمهورية اليمنية في إطار الاستعراض الدوري الشامل وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم (١/٥) مايو ٢٠٠٩م .
- دستور الجمهورية اليمنية ١٩٩٤م.
- منشورات الأمم المتحدة ، إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، نيويورك، ١٩٦٧م.
- وزارة حقوق الإنسان ، التقرير الوطني لحقوق الإنسان ، المجلة اليمنية لحقوق الإنسان ، ع (٤) ، صنعاء، يناير ٢٠١١م .
- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية، اليمن ، ط٢ ، ٢٠٠٢م.
- وزارة حقوق الإنسان، التقرير الوطني لحقوق الإنسان ٢٠٠٤، صنعاء ، مشروع دعم القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان ،٢٠٠٤م.
- أميرة المعايرجي، تمثيل المرأة في المجالس النيابية ، القاهرة ، دار النهضة العربية،٢٠١٠م.
- انور قاسم الخضري ، ورقة بحث مقدمة لمؤتمر الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية عن المرأة وآثارها على العالم الإسلامي ، ١٣-١٥ أبريل ٢٠١٠م، البحرين، مركز باحثات لدراسات المرأة بالرياض وجمعية مودة الخيرية في المنامة.
- بسام عبد الرحمن الجرايدة ، الإعلام وقضايا حقوق الإنسان، عمّان ، دار أسامه للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠١٣م.

- بلاندين ديستريمو ، ماجي جرابونزيجا، ترجمه محمد احمد غانم وانهار المشرقي ، بناء قدرات المرأة والمجتمع المدني في اليمن: منظور بحثي بشأن اليمن، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية ، صنعاء ، ٢٠١١م.
- حكيم عبد الوهاب السماوي ، جهود الأمم المتحدة لدعم مستقبل حقوق الإنسان اليمني، مجلة كليه التجارة والاقتصاد ، ع(١٧)، صنعاء ،٢٠٠١م.
- عمر هيال فرحان عبد السلام ، حقوق المرأة وواجباتها في الإسلام والمواثيق الدولية: دراسة مقارنه ، رسالة دكتوراه ، السودان ، جامعه أم ردمان ، ٢٠٠٨م.
- صبريه محمد الثور ، وضع المرأة اليمنية من منظور حقوق الإنسان : ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الخاصة بإدماج حقوق الإنسان في التنمية المنعقدة في صنعاء للفترة ٢٦-٢٨مايو٢٠٠١م .
- محمد فريد الصادق سيد عمران ، الحقوق السياسية للمرأة ، رسالة دكتوراه ، القاهرة ، جامعه القاهره ، كليه الحقوق ،١٩٩٧م.

مراجع الانترنت

- الأمم المتحدة ، مؤتمر فيينا+٢٠ ، حقوق الإنسان ، ٢٠١٦/٣/١٢م. http://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/Vienna20ConferencelookstotheglobalHR.aspx
- المرأة والسلام والأمن، ٢٧ /٢٠١٦/٧م.
- http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/women/wps.shtml
- قرار مجلس الأمن ١٣٢٥: المرأة كعنصر فاعل في السلام والأمن ، ٢٠١٦/٧/٢٧م.
- http://www.unesco.org/new/ar/social-and-human-sciences/themes/gender-equality/gender-peace-and-conflict/un-/security-council-resolution-1325
- نتائج المسح الميداني الأخير الخاص بالمنظمات النسوية العاملة في اليمن ٢٠١٠م
- http://www.ra-s-al-guhl.org/show163367.html
- وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :٢٠١٦/٨/٥ /http://www.un.org/ar/documents/udhr